Funded by the European Union

EUROMED MIGRATION هجرة

Implemented by ICMPD International Centre for Migration Policy Development

ورقة سياسات يوروميد للهجرة ٤

تأثيرات جائحة كوفيد-19 وما يرتبط بها من القيود المفروضة على التنقل على بلدان الجنوب في الدول العربية الشريكة:

حالة الممر بين دول الشرق الأوسط والخليج

المركز الدّولي لتطوير سياسات الهجرة(ICMPD)

Gonzagagasse 1 - 1010 فيينا ، النمسا
المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة

مكتب التنسيق الإقليمي للمنطقة المتوسطية
Development house, 4A / St Anne Street / Floriana, FRN 9010 / Malta tel:+356 277 92 610
www.icmpd.org

بقلم: فرانسواز دي بيل إير

فريق المركز الدّولي لتطوير سياسات الهجرة: الكسيس ماكلين

الاقتباس المقترح: ICMPD (2020) ، تأثير جائحة كوفيد19- وما يرتبط بها من قيود على التنقل على بلدان الجنوب العربية الشريكة: حالة الممر بين دول الشرق الأوسط والخليج"

تم إنتاج هذا المنشور في إطار برنامج يور وميد للهجرة الرابع (EMM4) هي مبادرة يمولها الاتحاد الأوروبي وينفذها المركز الدولي لـتطوير سياسة الهجرة (ICMPD).

www.icmpd.org/emm4
© الاتحاد الأوروبي، 2020

إنّ المعلومات والآراء الواردة في هذه الدراسة خاصة بالمؤلّف (المؤلّفين) ولا تعكس بالضرورة الرأي الرسمي للاتحاد الأوروبي. من هذا المنطلق، لا يمكن تحميل مؤسسات وهيئات الاتحاد الأوروبي ولا أي شخص يعمل باسمها مسؤولية أي وجه استعمال محتمل للمعلومات الواردة في هذا العمل.

التصميم: بيترو برونى - bruni@toshi.ltd

محتويات

اعتماد بلدان الشرق الأوسط على الهجرة إلى الخليج	4
الإجراءات الصحية والاجراءات الأخرى المتخذة لمواجهة الجائحة: المقيمون الأجانب باعتبارهم أهداف رئيسية	4
تنقل المهاجرين وجائحة كوفيد-١٩	5
سياسات البلدان الأصلية للمهاجرين	7
الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحه كوفيد-١٩ وانخفاض أسعار النفط في دول الخليج: ماذا بعد؟	8
الاستنتاجات	15

المقدمة

ألقى تفشي أولى حالات كوفيد19- في دول الخليج في بداية شباط\ فبراير في عام 2020، وما تبعه من تراجع اقتصادي، ضوءاً جديداً على اعتماد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على دول مجلس التعاون الخليجي الست والهشاشة تجاه الهجرة إليها. فقد أبرز كل من احتجاز العمال الأجانب في مخيمات العمالة الموبوءة وهم من دون عمل وعدم تمكن المواطنين الأجانب العالقين من مغادرة الخليج والعودة إلى بلدهم الأم، والخروج القسري والجماعي للعمّال المسرّحين، مدى افتقار المقيمين من الأجانب إلى حرية الحركة المنصوص عليها في النظم القانونية لدول الخليج. يطرح بالمقابل إحجام بعض الحكومات عن تنظيم عملية إعادة مواطنيها خوفًا من استيراد الحالات المصابة بجائحة كوفيد19- إلى أراضيها سؤالًا حول العلاقة بين المهاجرين وبلدان المنشأ. وتتعمّق في الوقت نفسه الأزمة الاقتصادية في الخليج لتدفع بمئات الآلاف من العمّال الوافدين، الذين تم تسريحهم فجأة، إلى العودة إلى بلدانهم. فبرزت بذلك مشكلة عودة المهاجرين، أو مستقبل هجرة العمالة إلى دول الخليج بشكل عام. تقتنص حكومات دول مجلس التعاون الخليجي حاليًا هذه الفرصة لتسارع إلى استبدال المواطنين بالمهاجرين للحد من البطالة بين صفوف المواطنين ومواجهة «الخلل الديموغرافي» بين المواطنين والمغتربين.

وبالاستعانة بالإحصاءات الرسمية للدول المُرسلة والدول المتلقّية والبيانات الصحفية، تعرض هذه الورقة العواقب الرئيسية للتحكّم بالتنقل والسفر بالنسبة للمهاجرين والدول المُرسلة لهم في المنطقة وتحلّلها. وإذ تقدّم الورقة ممر التنقل بين بلدان الجنوب الشريكة الشرق أوسطية (الأردن ومصر ولبنان) ودول مجلس التعاون الخليجي مثالاً على ذلك، تناقش المشاكل البارزة المتعلقة بالتنقل والتي كشفتها الأزمة وأثارتها، وذلك من منظور المهاجرين وبلدان المنشأ. ثم تقدّم مجموعة من التوصيات لواضعي السياسات الوطنية والمجتمع الدولي.

اعتماد بلدان الشرق الأوسط على الهجرة إلى الخليج

باعتبار منطقة دول مجلس التعاون الخليجي مركزًا للاستثمار الدولي والتجارة والسياحة، فقد وجهّت نموها الناتج عن المواد الهيدروكربونية نحو المشاريع العملاقة والفعاليات ذات المستوى العالمي والمشاريع الثقافية وغيرها من المشاريع البارزة لجذب حصة أكبر من الزوار ورؤوس الأموال الدوليين. فارتفعت بذلك الحاجة إلى العمالة منذ بداية القرن الحادي والعشرين، وبلغ بذلك عدد المواطنين الأجانب في دول الخليج حوالي 30 مليون بحلول العام 2019 أو 11 بالمائة من إجمالي عدد المهاجرين في العالم. وفي العام نفسه، وعشيّة أزمة كوفيد19-، تخطّى عدد المهاجرين الأجانب نصف عدد السكان المقيمين في المنطقة (52 بالمائة)، بينما كانت نسبة العاملين الأجانب بين 57% و 95% من إجمالي القوى العاملة في دول الخليج، في المملكة العربية السعودية وقطر بالترتيب.

ومع ذلك ، إن الاعتماد على تنقل العمالة يسري على الطرفين : تستقطب البلدان الست المهاجرين من دول الشرق الأوسط العربية: فأقام في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي في منتصف عام 2010 43 بالمائة من إجمالي عدد المغتربين اللبنانيين والبالغ عددهم 885,000 في العالم، و60 بالمائة من إجمالي عدد المغتربين المصريين والبالغ 4.4 مليون، وثلاثة أرباع عدد المغتربين الأردنيين والبالغ 962,000 ،[1] وذلك

1 الأمم المتحدة، وزارة الاقتصاد والشئون الاجتماعية. التعداد السكاني (2019). المهاجرون الدوليون 2019 (قاعدة بيانات الأمم المتحدة، 2019.Rev/Stock/MIG/DB/POP)
https://gulfmigration.org/glmm-database/demographic-and-economic-module
/. فرانسوا دي بيل-أير «Françoise De Bel-Air»، رسم خارطة مهاجري البلدان الشريكة الجنوبية للآلية الأوروبية للجوار في المنطقة الأوروالمتوسطية:جرد للمصادر الإحصائية، المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، فيينا 2020

بشكل خاص في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت. ونظرًا لأعداد المصريين الكبيرة في دول الخليج نجدهم في كافة المستويات المهنية، بما في ذلك المهن التي تتطلب مهارات متدنية . ففي عام 2013 على سبيل المثال، جاءت المهن الخمس الأكثر شيوعًا بين المغتربين المصريين في المملكة العربية السعودية كالتالي : المحاسبة عامة والتسويق وتربية الماشية والزراعة.[2]أمّا المغتربون اللبنانيون والأردنيون بشكل عام فهم من حاملي الشهادات الجامعيّة ويشغلون مناصب تتطلب مهارات عالية.[3]شكلت تحويلات المهاجرين 9 بالمائة و10.2 بالمائة و12.7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لمصر والأردن ولبنان على التوالي في عام 2019، وفق البنك الدولي.[4]

الإجراءات الصحية والاجراءات الأخرى المتخذة لمواجهة الجائحة: المقيمون الأجانب باعتبارهم أهداف رئيسية

تم الإبلاغ عن أولى حالات الإصابة بكوفيد19- في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في نهاية كانون الثاني\ يناير وبداية شباط\ فبراير في عام 2020 في الإمارات العربية المتحدة. وقد تعاملت حكومات دول الخليج بسرعة مع الأمر للحد من انتشار الفيروس وذلك عن طريق توفير المعدات الوقائية للسكان وتعزيز فكرة التباعد الاجتماعي من خلال منع التجمعات الكبرى - بما في ذلك الصلوات الدينية في المساجد والحج إلى مكة والمدينة منذ شباط\ فبراير، واغلاق المدارس والأماكن العامة وأماكن العمل «غير الضرورية» وفرض حظر تجوّل جزئي أو كلي، بالإضافة إلى الإقفال التام بحلول آذار\ مارس. كما أصبح من الممكن إصدار أحكام بالسجن على المخالفين. وأتيحت فحوصات كوفيد19- والعلاج مجاناً للجميع،[5] بغض النظر عن حالتهم القانونية في البلاد، إلا أنه من الصعب معرفة ما إن كانت هذه الإجراءات مطبقةً بالفعل.

وتم إغلاق الحدود وتعليق إصدار تصاريح الإقامة والتأشيرات للعمال الأجانب. كما تم تعليق النقل المحلي، بالإضافة إلى حركة النقل الجوي الواردة وحركة النقل الجوي الدولية الخارجة بمعظمها في دول الخليج ودول المنشأ للمهاجرين.[6]

وبدأت مراقبة الحالات عن كثب وإجراء فحوصات مكثفة خاصة في الإمارات العربية المتحدة. كما خضعت المناطق السكنية المكتظة بالعمال الأجانب والمجمعات السكنية الخاصة بالعمال من ذوي الرواتب المتدنية والشقق والفيلات التي يقطنها عامل آسيويّ وبعض العمال المصريين لرقابة مشدّدة. [7] وقد تم إعلان الإغلاق الكلي في كل من إمارة دبي وقطر وعمان والكويت.[8][9]وأقيمت مخيمات العزل أو الحجر الصحي التي تديرها الدولة ومخيمات العبور لتتسع للمقيمين من الأجانب من ذوي الأوضاع الإدارية غير النظامية قبل ترحيلهم/إعادتهم إلى وطنهم.[10]وبالتالي، استهدفت الإجراءات الصحية المتّخذة لاحتواء انتشار الفيروس المقيمي من الأجانب في المقاوم الأول، وعلى الأخص الكثير من العمال من ذوي المهارات المتدنية ومنهم بعض المغتربين المصريين. وهدفت السياسات بشكل خاص إلى رصد تنقّل الأجانب كما سنناقش في ما يلي.

تنقّل المهاجرين وجائحة كوفيد19-

كان لجائحة كوفيد19- أثر معتدل نسبيًا على دول الخليج، حيث بلغ عدد الحالات المؤكدة 859,208 حالة وبلغ العدد التراكمي للوفيات 7,585 حالة وفاة في نهاية شهر سبتمبر من عام 2020 من إجمالي عدد السكان 57 مليون.[11]ومع ذلك، تمثّل المهاجرون الأجانب بشكل مبدئ

2 https://www.middleeastmonitor.com/news/africa/14187-egyptians-represent-40-per-cent-of-saudi-arabias-total-expatriate-workforce.

3 منتدى الاستراتيجيات الأردني.المغتربون الأردنيون في الخليج:من يقوم بالتحويلات النقدية، وما قيمة التحويلات، وما السبب؟عمّان: JSF، يوليو 2018http://jsf.org/sites/default/files/EN%20Jordanian%20Expatriates%20in%20the%20Gulf.pdf.

4 https://www.knomad.org/data/remittances?tid%5B113%5D=113&tid%5B152%5D=152&tid%5B163%5D=163.

5 ت. ألانديجانيا، أروى أ. فيروزة وعصام أزهر.»مرض فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد19-) في دول مجلس التعاون الخليجي:الوضع الراهن وممارسات الإدارة» مجلة العدوى والصحة العامة، المجلد 13، العدد 6 يونيو 2020 ص 839-842.https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S187603412030486X?via%3Dihub.

6 https://www.thenational.ae/lifestyle/travel/coronavirus-what-are-the-travel-restrictions-in-the-middle-east-which-borders-are-closed-1.993741

7 غاردنر أ، «مخيمات العمالة في دول الخليج»، معهد الشرق الأوسط، 2 فبراير 2010،https://www.mei.edu/publications/labor-camps-gulf-states.

8 https://www.amnesty.org/en/latest/news/2020/03/qatar-migrant-workers-in-labour-camps-at-grave-risk-amid-covid19-crisis/

9 https://www.reuters.com/article/us-health-coronavirus-gulf-workers/gulfs-migrant-workers-left-stranded-and-struggling-by-coronavirus-outbreak-idUSKCN21W1O8

10 Zouache, A. COVID-19: Ruptures et continuités dans la péninsule arabique, https://cefas.cnrs.fr/spip.php?article771#nh12.

11 سجلات منظمة الصحة العالمية، تم نشرها بالموقع الإلكتروني المخصص للمكتب الإقليمي للدول العربية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/coronavirus.html.

تمثيلاً بارزاً. ففي المملكة العربية السعودية على سبيل المثال، تبلغ نسبة المغتربين 37 بالمائة من إجمالي عدد المقيمين، إلا أنهم شكّلوا 73 بالمائة من إجمالي الحالات المصابة المؤكدة بكوفيد19- و83 بالمائة من الحالات التي تم الإبلاغ عنها مؤخرًا في 20 نيسان\ أبريل من عام 2020.[12]تكشف النسبة الكبيرة للمصابين من المهاجرين عن هشاشة الوضع ذات الأوجه المتعددة لمعظم المهاجرين في دول الخليج المضيفة والذين غالبًا ما يكونوا من «عمال الخطوط الأمامية» كالصرافين وعمال التسليم وصولاً إلى الطاقم الطبي ذات المهارات العالية، كما هي الحال في المملكة العربية السعودية مثلاً، حيث تكثر العمالة المصرية في هذه المهن، [13] أو في الكويت.[14]

مشكلة الكفالة والتنقل

ساهم احتجاز العمال من ذوي الأجور المتدنية في مجمعات سكنية مكتظة لا يمكن فيها ممارسة التباعد الاجتماعي وتوفير النظافة الشخصية والعزل عن المصابين في تفسير سبب انتشار الجائحة بين غير المواطنين.[15] ومع ذلك، فاقمت الهياكل القانونية والمؤسسية وسياسات الهجرة لدول الخليج من آثار كوفيد19- على المهاجرين بشكل عام . فتضمن هذه الهياكل والسياسات تحكّم مواطني دول الخليج وحكوماتها بحركة تنقّل «الضيوف « الأجانب ورصدها، سواء عند الدخول عبر الحدود الوطنية أو الخروج منها، أو داخل الدول المضيفة أو في سوق العمل. لقد أثّرت سياسات الهجرة بشدة على حرية تنقل العمال الأجانب ، وبالتالي على الحماية من الجائحة والتراجع الاقتصادي.

يضع نظام الكفالة جميع العمال والمقيمين من الأجانب تحت مسؤولية الكفيل، والذي غالبًا ما يكون من مواطني الدولة، وعادة صاحب العمل أو الشركة في حالة الاستقدام الجماعي من الخارج. يتحمل الكفيل مسؤولية اتمام الإجراءات الإدارية والقانونية المتعلقة بدخول المهاجرين إلى الدولة وإقامتهم وعملهم وكافة التكاليف ذات الصلة. وفي المقابل، يكون الموظف مرتبطًا بكفيله. تعاني العديد من الفئات العماليّة، خاصة من ذوي المهارة المتدنية والعمال في الخدمة المنزلية الذين يقيمون في منزل صاحب العمل، من مصادرة جوازات سفرها،[16] وذلك على الرغم من أن هذه الممارسة أصبحت رسمياً غير قانونية في كل البلدان الخليجية اليوم[17]. وبالتالي، تسمح الكفالة لأصحاب العمل في إبقاء هؤلاء الموظفين الأجانب داخل الدولة، الأمر الذي يشكل إشكالية في سياق الجائحة. وعلى الرغم من الإلغاء الجزئي لتصاريح الخروج، والذي أصبح إلزاميًا للجميع في الوقت الحالي في المملكة العربية السعودية، ولكنه لا يزال يطبق على فئات معينة من العمال في مكان آخر،[18] يواصل الكفلاء/ أصحاب العمل التحكّم بحركة الموظفين الأجانب، سواء بخروجهم من الدولة المضيفة أو عودتهم من الخارج.

كما يشكّل نظام الكفالة حجر الزاوية لسياسة دول الخليج في ثني الأجانب عن الإقامة لفترة طويلة والاستقرار هناك. وإذ يصل المهاجرون إلى هذه الدول بصفتهم عمال بعقد محدود المدة، يُتوقّع منهم الرحيل عند انتهاء مدة عقدهم. في بداية أزمة كوفيد، لجأ أصحاب العمل في القطاع الخاص في الإمارات العربية المتحدة إلى خطط «التسريح المبكر» لتشجيع العمال على العودة إلى بلد المنشأ. وفي حين فُرض على العديد منهم أخذ إجازات غير مدفوعة الأجر ،[19] لم تكن عودة أحد منهم إلى العمل مضمونة. ولم يكن أمام العمال الذين تم تسريحهم من العمل بسبب الأزمة الاقتصادية والموظفون الأجانب الذين تم الاقتطاع من رواتبهم دون سواهم،[20] سوى الخروج من الدولة المضيفة، بعد سنوات عدة من الإقامة فيها في بعض الأحيان،[21] في حني تم ترحيل آخرين قسًرا.[22]لذا، من المحتمل أن يكون الخروج القسري - سواء بشكل مباشر أو غير مباشر- قد ساهم في انتشار الفيروس في دول المنشأ للمهاجرين.[23]وبالمقابل، وجد آخرون من العمال الماهرين والعرب، أنفسهم عالقني من دون موارد في الدول المضيفة، حيث لا يحق للأجانب العاطلني عن العمل الحصول على الإعانات الحكومية.[24]

ارتفاع خطر الوقوع في وضع إداري غير نظامي في دول الخليج

12 Saudi Ministry of Health records: https://www.moh.gov.sa/en/Ministry/MediaCenter/News/Pages/News-2020-04-20-002.aspx.

13 يسرا الشنقيطي. "المهاجرون من ذوي المهارات العالية في قطاع الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية:نقد واقتراح» التواصل مع ورشة العمل رقم 6 مستقبل السكان والهجرة في الخليج، اجتماع أبحاث الخليج. كامبريدج، المملكة المتحدة 3-1 أغسطس 2018.

14 https://apnews.com/5fc04d3552639b298e9fad342cc354eb.

15 https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2020/04/23/migrant-workers-in-cramped-gulf-dorms-fear-infection.

16 https://www.amnesty.org/en/latest/campaigns/2018/12/migration-to-from-in-middle-east-north-africa/; : فيليبي فارغوس، ناصرة شاه، إمكو برور «أوضاع العيش والعمل للعمالة المهاجرة منخفضة الدخل في قطاعات الضيافة والانشاءات بدولة الإمارات العربية المتحدة،» تقرير بحثي رقم 02/ 2019، أسواق العمل والهجرة في الخليج. 12 .p ;https://gulfmigration.org.

17 منظمة العمل الدولية،العلاقة بني ربّ العمل- والعامل المهاجر في السرْق الأوسط: اكتشاف نطاق التنقل الداخلي والهجرة العادلة في سوق العمل، ورقة بيضاء، بيروت،منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، فبراير 2017.pdf_552697_wcms_https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms.

18 https://www.fusion-me.com/update-on-exit-permits-in-the-gcc-qatar-oman-the-uae/.

19 https://www.internationalinvestment.net/news/4013604/uae-launches-leave-policy-expat-workers

20 بشأن قطر: https://www.bloomberg.com/news/articles/2020-06-10/qatar-cuts-pay-for-foreign-employees-working-for-government.

21 https://gulfnews.com/world/gulf/covid-19-gulf-expats-forced-to-leave-for-home-as-pandemic-impacts-jobs-1.72112920

22 https://foreignpolicy.com/2020/04/23/middle-east-autocrats-south-asian-workers-nepal-qatar-coronavirus/.

23 https://www.lorientlejour.com/article/1217342/des-centaines-de-pakistanais-rapatries-du-moyen-orient-testes-positifs.html.

24 https://www.middleeasteye.net/news/coronavirus-jordanians-sacked-saudi-firms-launch-campaign-return-home.

رفعت كل من مضاعفة الضرائب على المغتربين ومن يعيلون بالإضافة إلى رسوم أخرى، كما هي الحال في المملكة العربية السعودية منذ عام 2017، وتنوع الإصلاحات التشريعية المتعلقة بالهجرة وتعددها، والاعتماد على الكفلاء، من خطر وقوع المغتربين في المخالفات. ويمكن تحديد ما لا يقل عن ست فئات مختلفة من الأوضاع غير النظامية الإدارية والمتعلقة بالهجرة في المنطقة: (1) الدخول بطريقة غير قانونية إلى الدولة، (2) تجاوز مدة تصريح الإقامة، (3) العمل لدى غير الكفيل، (4) الهرب من صاحب العمل أو الفرار منه، (5) أن يكون الشخص قد وُلد في الخليج وكان وضع الأهل غير نظامي، (6) أن يصبح الشخص مخالفًا بسبب أي تغيير يطرأ على التشريعات أو الممارسات. حتى أنه يمكن للمقيم الأجنبي أن يكون غير مدرك لوضعه المخالف في حال لم يتمكن الكفيل من استكمال الاجراءات الإدارية الضرورية أو تجديد تصاريح المهاجرين مثلاً. من شأن الإغفال عن بعض الاجراءات، مثل ضرورة أن يلغي الكفيل تأشيرة الإقامة الخاصة بالمغترب الذي يرغب في مغادرة دولة الإمارات العربية المتحدة، أن يؤدي إلى اعتبار الوافد المهمل فارّاً. إن العمال المهاجرين والمقيمين في الخليج عرضة بشكل خاص للوقوع في وضع إداري غير نظامي، وهو مخالفة جنائية قد تودي بهم إلى السجن. مما جعل المهاجرين وبلد المنشأ أكثر عرضة للجائحة: فقد كان المحتجزون عرضة للإصابة بالعدوى، كالـ 6,300 مصري الذين تم احتجازهم قبل ترحيلهم من الكويت[25]؛ كما اتُّخذ قرار الترحيل من قطر والمملكة العربية السعودية ودول خليجية أخرى من دون التشاور مع بلدان المنشأ، مما قد يكون قد تسبب في تصدير حالات العدوى إلى هذه البلدان.[26] خدمت قرارات العفو وإلغاء الغرامات لمخالفي الإقامة في بعض الدول في الوقت نفسه،[27] هدف الدول المضيفة في تسريع ترحيل المواطنين الأجانب المشتبه في إصابتهم بالفيروس وتسهيله .

فتكون جائحة كوفيد19- قد أثّرت بالتالي بشدة على تنقّل المهاجرين في دول الخليج بطرق عدة، من الاحتجاز إلى الترحيل القسري أو الإقامة الجبرية بسبب نقص الموارد التي تمكّنهم من الرحيل. فقد زادت، مع ذلك، سياسات الهجرة في دول الخليج، والتي تم توجيهها جميعها للحد من تنقّل المغتربين من بلدان الخليج المضيفة وأسواق العمل وإليها وفي ما بينها، إمكانية تعرض المهاجرين والدول المضيفة لهم للجائحة. كشفت الجائحة، بالتالي، وبشكل أنسب من أي وقت مضى، عن افتقار المهاجرين إلى الوكالة والتحكّم بأنماط تنقلهم في الخليج.

سياسات بلدان المنشأ بالنسبة للمهاجرين

كشفت الأزمة أيضًا عن وضع المهاجرين إزاء حكوماتهم، حيث تفاقمت بالفعل معدلات الوفيات الزائدة بين المغتربين بسبب إحجام بلدان المنشأ في البداية عن إعادة المواطنين الذين يُحتمل إصابتهم بالفيروس إلى بلدانهم.[28]فعلّقت كل من الأردن ومصر ولبنان رحلات الطيران وأغلقت حدودها البرية والبحرية والجوية بحلول منتصف آذار\ مارس. إلا أن خطط العودة إلى الوطن ومنصات التسجيل لم تنطلق إلا في أيار\ مايو. [29] مُنع بعض المواطنين الأردنيين من دخول البلد بعد إغلاق الحدود وظلوا عالقين في المنطقة الحدودية بني الأردن والمملكة العربية السعودية لعدة أسابيع.[30]وقد فرضت خطط العودة إلى الوطن قيوداً على العودة الى البلدان الثلاثة.[31]ومن بين هذه القيود، عدم مجانية التذاكر، كما أن رسوم إعادتها قد تصل إلى أسعار لا يمكن للأسر الكبيرة متوسطة الدخل دفعها. في البداية كانت الحكومة تتكفل بتكاليف أماكن الحجر الصحي في الفنادق والإشراف الصحي المقدم من خلية إدارة أزمة COVID-19 التابعة للجيش الأردني، والتي نقلت الآن للعائدين، وهو ما حال دون عودة الكثير من عائلات الطبقة المتوسطة إلى الأردن حتى اليوم. كما انتهت مدة تصاريح إقامة المواطنين العالقين، مما حوّلهم إلى مهاجرين غير نظاميين في دول الخليج المضيفة.[32]وكغيره من البلدان، اضطر لبنان إلى تحديد الأولوية بني الفئات المختلفة من المواطنين العالقين (السائحين، الزوار، الطلاب، ...) بينما تم تجاهل أمر المغتربين حتى حزيران\ يونيو.[33]كما أثار تأخر طائرات العودة من الكويت إلى مصر استياءً عنيفًا بين المهاجرين.[34] وعدت السلطات المصرية بتحمل تكاليف الحجر الصحي للعائدين في أماكن سكنية جماعية (الفنادق الصغيرة للشباب، السكن الجامعي)، إلا أن تكاليف العزل في الفنادق الكبيرة هي مسئولية العائدين.

وقد بررت سلطات بلدان المنشأ هذا التأخير في إعادة المغتربين إلى أوطانهم مذرعة بالصعوبات اللوجستية والحاجة إلى تنظيم مراكز الحجر

25 https://www.reuters.com/article/us-kuwait-egypt-security/kuwait-breaks-up-egyptian-worker-riot-over-repatriation-idUSKBN22G0HU.

26 https://qz.com/africa/1837457/ethiopians-expelled-from-saudi-arabia-uae-for-covid-19/; https://foreignpolicy.com/2020/04/23/middle-east-autocrats-south-asian-workers-nepal-qatar-coronavirus/.

27 https://www.arabianbusiness.com/politics-economics/447924-uae-residency-violators-can-to-leave-uae-without-paying-penalty-ica; https://gulfbusiness.com/amnesty-ends-in-kuwait-report-undocumented-expats-avail-scheme-30000/.

28 https://northafricapost.com/39754-gulf-crisis-egypt-objects-return-of-citizens-stranded-in-qatar.html.

29 بشأن الأردن: https://www.laprensalatina.com/jordan-repatriates-thousands-of-nationals-stranded-abroad/.

30 https://www.middleeasteye.net/news/coronavirus-jordanians-sacked-saudi-firms-launch-campaign-return-home.

31 بشأن الأردن: https://www.arabnews.com/node/1679681/middle-east. بشأن لبنان : https://www.arabnews.com/node/1650796/middle-east.

32 https://alghad.com/%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%AA%D9%82%D8%B7%D8%B9%D8%AA-%D8%A8%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A8%D9%84-%D9%8A%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%82%D9%88%D9%86-%D8%A8%D9%80-%D8%A3%D9%85%D9%84

33 https://www.middleeasteye.net/news/lebanese-stranded-abroad-due-coronavirus-expected-pay-exorbitant-fees-flights-home; https://www.arabnews.com/node/1689581/middle-east.

34 https://www.reuters.com/article/us-kuwait-egypt-security/kuwait-breaks-up-egyptian-worker-riot-over-repatriation-idUSKBN22G0HU.

الصحي. أثار، مع ذلك، حرمان المواطنين فعليًا من العودة مشكلة ترتبط بحقوق المواطنة: تقر المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسة بأنه «يحق لكل فرد أن يغادر أي بلد بما في ذلك بلده هو، كما يحق له العودة إلى بلده».[35]وبشكل عام، إن سياسة تشجيع سفر المواطنين في بلدان السرّق الأوسط المصدّرة للمهاجرين للحد من البطالة وتوجيه التحويلات النقدية للعائلات المحلية وتشجيع الاستهلاك المحلي يصاحبها نقص في المعلومات حول المغتربين بشكل عام، وأعدادهم وخصائصهم بشكل خاص.[36]وبذلك تكون أزمة كوفيد، للمهاجرين، عدم تقدير الدول المضيفة للدعم الذي قدّموه للوطن لسنوات طوال.[37] يمكن مع ذلك اعتبار الأزمة فرصة لإعادة النظر في سياسات الهجرة في دول المشرق واعتمادها على الدول المضيفة.

الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد19- وانخفاض أسعار النفط في دول الخليج: ماذا بعد؟

إن أعداد المغتربين المصريين والأردنيين واللبنانيين العائدين من دول الخليج الدقيقة غير معروفة حتى تاريخه (تموز\ يوليو في عام 2020). نجحت الخطط الأردنية في إعادة حوالي 20,000 مواطن من السائحين والزائرين والطلاب من كافة الوجهات،[38] في الوقت الذي توضح فيه أرقام الواردين والخارجين أن حوالي 50,000 مواطنًا أردنيًا عادوا إلى الأردن بين شهري فبراير وأغسطس 2020 (انظر إلى الشكل 1). وبناءً على الأزمات السابقة، تشير السيناريوهات إلى احتمال عودة ما يصل إلى مليون عامل مصري من الخارج، ومعظمهم من دول الخليج والأردن، أي 3 بالمائة من سكان مصر الفعليين.[39]

التحديات التي ولّدتها عودة المهاجرين

تأثر كل من الأردن ومصر ولبنان سلبًا بعودة المهاجرين، مما أدى إلى انخفاض تدفقات التحويلات وزيادة البطالة المحلية. يضاف ذلك إلى تراجع أسعار النفط، والذي من المرجح أن يؤدي إلى انخفاض التمويل والاستثمارات الواردة من دول الخليج التي تعتبر المستثمر الأكبر في المنطقة العربية.

فقد كان اقتصاد البلدان الثلاثة هشًّا بالفعل قبيل الأزمة. من المتوقع أن ترتفع معدلات البطالة في مصر والتي تتراوح بين 10-8 بالمائة قبل الأزمة إلى 11 بالمائة أو حتى 16 بالمائة بحسب سيناريو الأزمة الاقتصادية التي تواجهها الدولة وفقًّ التقديرات الحكومية. ومن المحتمل أن يفقد ما بين 1.2 إلى 2.9 مليون مصري وظائفهم، من بينهم 824,000 ممن أصبحوا فعلاً عاطلين عن العمل منذ حزيران\ يونيو في عام 2020.

[40]وبالتالي، سيُضاف عدد المغتربين العائدين إلى عدد العاطلين عن العمل، خاصة بين المواطنين الريفيين وذوي المهارات المتدنية. إلا أن السلطات تحث على إعادة دمج المصريين العائدين من الخارج في العملية التنموية. أطلقت وزارة الهجرة والمصريين بالخارج المصرية العديد من المبادرات، والتي تضمنت مشروع «نورت بلدك» في يونيو 2020. نشرت الوزراة نموذجًا يتوجب على جميع العائدين ملؤه وذلك لإنشاء قاعدة بيانات بملفاتهم التعريفية، وأماكنهم، وكفاءاتهم، وهو متوفر على موقع الوزارة الإلكتروني. تهدف الوزارة بالتعاون مع بقية الوزارات والجهات العامة لتوفير فرص عمل متوافقة مع قدرات العائدين، وهو ما قد يساهم في استمرارية التقدم في منطقة الإقامة.

تهدف المبادرات الأخرى إلى إشراك العائدين في المشاريع الموجودة، وذلك لمساعدتهم على البدء بمشاريع صغيرة واستثمار مدخراتهم، بمساعدة وكالة تنمية المشروعات. تدعم الوزارة أيضًا محاولات العائدين للسفر إلى الخارج مرةً أخرى، خاصةً إلى المملكة العربية السعودية.

قُدّرت التحويلات التي أرسلها المصريون إلى ذويهم في مصر بـ 27 مليار دولار عام 2019 أي 8.9 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي للدولة، وفقًّ البنك الدولي.[41]وبحسب أرقام الربع الأول من عام 2020، من المتوقع أن تتقلص تحويلات المغتربين بنسبة تتراوح بين 10 و15 بالمائة في عام 2020.[42] إلا أن معدل التحويلات زاد بحلول نهاية عام 2020. وبلغت التحويلات حوالي $7.9 بليون دولار أمريكي في الربع الثالث من

35 مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، يحق لكل فرد أن يغادر أي بلد، بما في ذلك بلده، كما يحق له العودة إليه.، 6 مارس 1989 , E/CN.4/RES/1989/39, https://www.refworld.org/docid/3b00f0c414.html

36 فرانسوا دي بيل-أير «Françoise De Bel-Air»، رسم خارطة مهاجري البلدان السرّيكة الجنوبية للآلية الأوروبية للجوار في المنطقة الأوروبية المتوسطية: جرد للمصادر الإحصائية، المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، فيينا 2020.

37 https://www.middleeasteye.net/news/coronavirus-jordanians-sacked-saudi-firms-launch-campaign-return-home.

38 https://www.albawaba.com/news/jordan-will-resume-repatriation-its-stranded-nationals-july-10-1366705.

39 https://www.independentarabia.com/node/123201/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9%83%D9%88%D8%A7%D9%88%D8%B6%D8%B9-125-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D8%B1%D8%AD%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%A9/

40 https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2020/06/egypt-working-gulf-return-economy-coronavirus.html.

41 https://www.knomad.org/.

42 https://www.middleeasteye.net/news/coronavirus-egypt-lebanon-jordan-remittance-economy.

العام 2019/20، مقارنةً بمبلغ $6.2 بليون دولار أمريكي وذلك بزيادة بلغت حوالي $1.7 بليون دولار أمريكي. قد تكون أسباب حدوث ذلك هي "عوامل مؤقتة" مثل نقل العاملين المهاجرين لمدخراتهم استعدادًا للعودة إلى الوطن، وتأثير قيود الحجر على نقل الأموال، والانتقال إلى قناة عائدات رسمية، والتي ظهرت في البيانات الرسمية .[43]

يبلغ معدل البطالة في الأردن 19 بالمائة من القوى العاملة الأردنية، وهي نسبة عالية للغاية وفق الإحصاءات الرسمية.44فمنذ بدء الأزمة، فقد 150,000 عامل أردني في القطاع الخاص وظائفهم في المملكة اعتبارًا من بداية تموز\ يوليو،45 ومن المتوقع أن ينكمش اقتصاد الأردن بنسبة 3.5 بالمائة في العام المقبل ، في حين بلغت نسبة النمو 2 بالمائة في عام 2019. وقد وصلت تدفقات التحويلات المالية إلى حوالي 4,510 مليون دولار عام 2019، أو ما يعادل 10.2 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي، بحسب البنك الدولي. تمثل تحويلات المغتربين التدفق المالي الأكبر إلى اقتصاد الدولة، متجاوزة في بعض الأحيان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الإنمائية. أشارت أرقام البنك المركزي للربع الأول من عام 2020، مع ذلك، إلى انخفاض تدفقات التحويلات بنسبة 6 بالمائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019.

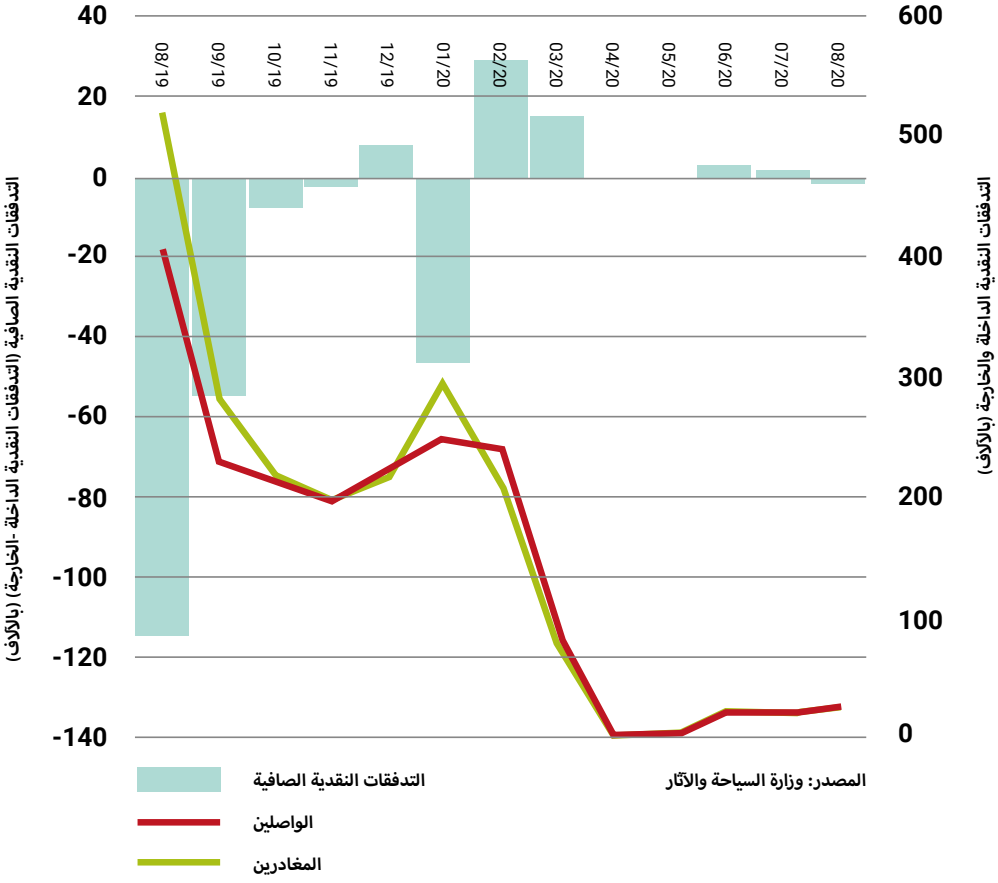

الشكل 1. عدد الواصلين، والمغادرين، وتيار تدفق الأردنيين إلى الأردن (أغسطس -2019أغسطس 2020)

43 https://egyptianstreets.com/2020/05/09/we-seek-to-integrate-egyptians-returning-from-abroad-into-egypts-economy-minister/

44 http://dosweb.dos.gov.jo/.

45 https://www.aljazeera.net/ebusiness/2020/7/11/%D8%AA%D8%AE%D9%88%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%86-%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%B9%D9%83%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86%D9%8A%D8%A9

ومن المرجّح أن يتفاقم هذا العجز إذا وصلت تدفقات الهجرة العائدة إلى عتبة الـ 100,000 كما هو متوقّع، (20 بالمائة من الـ 500,000 عامل أردني تقريبًا بالخارج). وحتى الآن فإن الحركات المسجلة على حدود البلاد من شهر فبراير وحتى شهر يوليو 2020 تشير إلى عودة 50,000 مواطن (شكل توضيحي). كانت إحصاءات شهر أغسطس (آخرها في نوفمبر 2020) سلبية بعض الشيء، وهو ما قد يدل على حركة مغادرة جديدة. وفي ذات الوقت، تسعى السلطات الأردنية إلى الاستفادة من خبرة المغتربين في الاقتصاد المحلي.46 في شهر مايو 2020، أطلقت غرفة التجارة الأردنية منصة إلكترونية للجمع بين أصحاب الأعمال والباحثين عن وظائف. إلا أنه وحسب تصريحات العائدين في الجرائد، فقد لا يستفيد الأردن، في الوقت نفسه، من الناحية المالية من كثرة مدخرات العائدين، إذ أدى اقتطاع الرواتب والإجازات غير المدفوعة وتسريح العمال، فضلاً عن تكاليف السفر والحجر الصحي، إلى تجفيف أصول العديد من الوافدين من المغتربين . وتحدّث العديد منهم عن صعوبات تواجههم حتى في الحصول على مستحقات نهاية الخدمة.47

أما بالنسبة للبنان، فلا يمكن للأزمة المالية التي بدأت مع اندلاع المظاهرات الشعبية في تشرين الأول\ أكتوبر عام 2019، بالإضافة إلى الانهيار الاقتصادي الذي تسببت به الجائحة، إلا أن تزداد سوءاً مع عودة المغتربين وتراجع التحويلات. إذ تمثل هذه التحويلات والبالغة 7,467 مليون دولار عام 2019 (بحسب البنك الدولي) 12.7 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي. تراجعت التحويلات من الخليج إلى لبنان، وذلك بعد أن بلغت 43 بالمائة في عام 48.2017ومن المرجّح أن تتراجع هذه الأرقام، إذ يستعني المغتربون بشكل متزايد بشركات تحويل الأموال كـ «ويسترن يونيون» أو حتى عن طريق الأشخاص لتحويل الأموال، وذلك بسبب عدم ثقتهم بالبنوك اللبنانية. وقد انقطعت هذه المدخلات عن الأسر لعدة أشهر في ظل الإغلاق التام وتوقف الرحلات الجوية الدولية. وفي حين لا تتوفر الأرقام حول معدلات البطالة في لبنان، من غير المرجّح أن يدفع المناخ الاقتصادي الراهن بالعائدين إلى البقاء في البلد واستثمار مدّخراتهم فيه. مما لا شك فيه أن تشتت المناخ الاجتماعي-السياسي والركود المتزايد أديا إلى تزايد أعداد المواطنين المتعسرين والساعين للهجرة من لبنان، وهي حركة عززها انفجار بيروت في أغسطس 2020.

آفاق الهجرة المستقبلية إلى دول مجلس التعاون الخليجي

تضع الأزمة الحالية، التي من المرجّح أن تتفاقم خلال السنوات المقبلة، علامة استفهام حول فرص العمل المستقبلية للعمال العرب في قطاع النفط.

التراجع الاقتصادي في دول الخليج

يتوقّع بعض الخبراء في دول مجلس التعاون الخليجي الست انخفاض مستوى التوظيف بنسبة 13 بالمائة وخسارة حوالي 900,000 وظيفة كحد أقصى في الإمارات العربية المتحدة و1.7 مليون في المملكة العربية السعودية».[49]أما في دبي، فيتوقع 70 بالمائة من مالكي الشركات التجارية إغلاق شركاتهم قبل انتهاء عام 2020.[50]

وبما أن دول الخليج تشترط على الأجانب الحصول على عمل مقابل الإقامة، قد يتجاوز عدد المغتربين العائدين من دول الخليج والذين تم تسريحهم 3.5 مليون شخص. ويمكن أن ينخفض عدد المقيمين بنسبة تتراوح بين 4 بالمائة (في المملكة العربية السعودية وعمان) و 10 بالمائة (في الإمارات العربية المتحدة وقطر).[51]وبحلول منتصف تموز\ يوليو من عام 2020، ادعت الكويت أن أكثر من 158,000 عامل مغترب قد غادر البلد بالفعل منذ آذار\ مارس، ومعظمهم من الهنود والمصريين، وإنه من المتوقع أن يبلغ إجمالي عدد المغادرين حوالي 1.5 مليون شخص بحلول نهاية العام.[52] فقد في الوقت نفسه 250,000 عامل أجنبي وظائفهم بالفعل بحلول شهر نيسان\ أبريل.[53] قدرت شركة «جدوى للاستثمار» في المملكة العربية السعودية عدد العمال الذين غادروا المملكة في النصف الأول من العام بحوالي 323,000 عامل، بينما تقدم 178,000 طلب آخر للعودة، وتخطط الحكومة إلى تسهيل مغادرة العاملين الأجانب إلى أوطانهم خلال فترة جائحة فيروس COVID-19،

46 https://www.zawya.com/mena/en/economy/story/JCC_online_jobs_platform_to_help_returning_Jordanians-SNG_174786261/.

47 https://alghad.com/%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%AA%D9%82%D8%B7%D8%B9%D8%AA-%D8%A8%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A8%D9%84-%D9%8A%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%82%D9%88%D9%86-%D8%A8%D9%80-%D8%A3%D9%85%D9%84/.

48 https://www.middleeasteye.net/news/coronavirus-egypt-lebanon-jordan-remittance-economy.

49 https://www.oxfordeconomics.com/my-oxford/publications/561739.

50 https://english.alarabiya.net/en/coronavirus/2020/05/22/Around-70-of-Dubai-companies-expect-closure-within-6-months-amid-coronavirus-Survey

51 https://www.bloomberg.com/news/articles/2020-05-22/oxford-economics-sees-exodus-of-expat-workers-from-across-gcc.

52 https://www.arabnews.com/node/1703066/middle-east

53 https://www.kuwaitup2date.com/over-250000-expats-lost-their-jobs-in-kuwait/

والجاري بين 22 نيسان\ أبريل و3 حزيران\ يونيو. ومن المتوقع أن يغادر حوالي 1.2 مليون مغترب سوق العمل السعودي، ومعظمهم من العاملين في قطاعات الإسكان والغذاء والإدارة وأنشطة الدعم (ومنها أنشطة الإيجار والتأجير ووكالات السفر والأمن والبناء).[54]ومع ذلك، من المرجّح أن يؤثّر تعليق المشاريع الكبرى أو الفعاليات ذات المستوى العالمي مثل «دبي إكسبو 2020 « أو تأخيرها على قطاعات أخرى كالإنشاءات واللوجستيات، مما قد يؤثر بدوره على العديد من المهندسين والمهندسين المعماريين والتقنيين الماهرين ومن ذوي المهارات العالية في البلدان الثلاثة. أما في قطاع الطيران، والذي يعتبر جهة أساسية لتشغيل المغتربين ، فمن المتوقع أن يتم تسريح حوالي 800,000 موظف من الشركات الوطنية في دول الخليج الست.[55]

سياسات الهجرة، القديمة والحديثة

عبّر بعض خبراء الهجرة عن ثقتهم في استئناف حركة الهجرة مع انحسار الأزمة وتصويب أسعار النفط. كما يُخشى عودة أعداد كبيرة من المهاجرين إلى بلدان المنشأ، على الرغم من عدم تحقق ذلك بعد؛ كما تفوق أعداد الوظائف التي فُقدت أعداد المغادرين حتى الآن. ومن الممكن أن يبقى بعض المغتربين وخاصة من ذوي المهارات المتدنية في الخليج بشكل غير نظامي.[56]

كذلك تهدف دول الخليج إلى أن تصبح موطن جذب أكبر للعاملين الأجانب ذوي المهارة والخبرة. وقد تم إعادة تصميم الكفالة لهذا الغرض. قادت البحرين الطريق لإصلاح نظام الكفالة عام 2009، وذلك بنقل مراقبة تدفقات المهاجرين من الممولين إلى هيئة عامة جديدة، ألا وهي منظمة تنظيم سوق العمل. وقد قامت كل دولة في هذا النطاق تقريبًا بإعادة تصميم النظام خلال العقد السابق، مثل رفع شهادة عدم ممانعة الكفيل عند الدخول والخروج، وتغيير الوظيفة، كما هو مطبق في البحرين ومملكة الإمارات المتحدة. مؤخرًا، أطلقت قطر قانون رقم 19 لعام 2020، والذي يزيل جميع متطلبات تصريحات الخروج ويسمح للعاملين بتغيير وظائفهم قبل مدة انتهاء العقد بدون شهادة ممانعة الكفيل. يدعي سوق العمل السعودي، والذي كان ينتوي اللحاق بهم في شهر مارس 2012، أنه ألغى نظام الكفالة في المملكة. يقدم هذا النظام علاقة تعاقدية بين الموظف وصاحب العمل. يستطيع العاملون التقديم بشكل مباشر في المملكة العربية السعودية عبر بوابة حكومية إلكترونية. وسيتم الفصل بين إقامة العامل وصاحب عمل محدد أو حالة توظيف معينة، في حين أنه يجب أن يكون عقد العمل موثقًا من الحكومة. يجب أن يصبح الخروج، والعودة، والخروج النهائي تابعًا لحرية الفرد دون الحاجة لموافقة صاحب العمل. تهدف هذه الإجراءات لتحسين حركة العمل، ومرونته، والمنافسة فيه، وبالتالي تهدف إلى زيادة إنتاجية القطاع الخاص، وفقًا للوائح العمل الدولية.

بالرغم من هذه الإجراءات، تبقى عناصر الكفالة الرئيسية ثابتة في جميع أنحاء الخليج، مثل الكفالة الإلزامية لصاحب العمل للحصول على فيزا. وستشمل شروط عقود العمل بعض الفقرات المسيئة مثل الحاجة لإخطار صاحب العمل قبل انتواء مغادرة المملكة العربية السعودية. وفي قطر، على العاملين إخطار أصحاب العمل قبل مغادرة البلاد بـ 72 ساعة. علاوةً على ذلك، يستثني إصلاح العمل السعودي هؤلاء العاملين في القطاع المنزلي (السائقين، الحراس، مدبرات المنزل، الرعاة، البستانيون)، والذين يتعرضون للاستغلال بشكل خاص. وضعت هذه العوامل علامة استفهام على جاذبية سوق العمل الخليجي في المستقبل.

وعلى المدى الأقصر، أصبحت الضمانات الصحية الجديدة المطلوبة من المهاجرين قيدًا إضافيًا على عودتهم إلى الخليج. على جميع المهاجرين الجدد وحاملي التأشيرات الصالحة تقديم شهادة صحية بعدم حملهم لفيروس كوفيد19- وذلك باختبار تفاعل انزيم البلمرة المتسلسل. كما أن هنالك بعض الضمانات الأخرى، مثل العزل الإجباري لمدة 7 إلى 14 سومًا بعد الوصول، أو التأمين الصحي (في عمان). قد تؤدي هذه الإجراءات إلى جعل الحالة الصحية للمهاجرين واحدةً من المواصفات الأخرى التي سيتم اختيارهم والسماح لهم بالدخول وفقًا لها.

قد يكون للتغييرات في سياسات التوظيف في دول الخليج على المدى الطويل، مع ذلك، تأثير حاسم على اتجاهات الهجرة المستقبلية من المنطقة العربية. تسارع حكومات دول مجلس التعاون الخليجي حاليًا، متذرعة بالأزمة، إلى تنفيذ سياسات استبدال المواطنين بالمهاجرين والتي اعتمدتها قبل الأزمة للحد من البطالة بين المواطنين ومواجهة «الخلل الديموغرافي» بين المواطنين والمغتربين. يمنع برنامج «نطاقات» المستمر في المملكة العربية السعودية منذ عام 2011 على سبيل المثال، توظيف الأجانب في المزيد من قطاعات التوظيف مما يصب في مصلحة المواطنين. وقد أدى الارتفاع الحاد في رسوم المغتربين ورسوم المعيلين وغيرها من الرسوم منذ عام 2017 إلى زيادة تكاليف

54 جدوى للاستثمار. سوق العمل السعودي، يونيو 2020https://www.sustg.com/wp-content/uploads/2020/06/Saudi-labor-market-June-2020.pdf.

55 https://www.iata.org/en/pressroom/pr/2020-04-23-01/.

56 منتدى مركز دراسات الهجرة واللاجئين: كوفيد19- وهجرة العمالة الدولية في السرّق الوسط، 24 يونيو 2020 https://www.youtube.com/watch?v=BD7Uh5S8C1w.

توظيف الأجانب؛ ونتيجة لذلك، قدرت شركة «جدوى للاستثمار» عدد المغتربين الذين غادروا السعودية منذ عام 2017 بحوالي 2 مليون شخص.[57]وتسارعت وتيرة توطني الوظائف، خاصة في القطاع العام،[58] في كل مكان. ففي قطر والإمارات العربية المتحدة، وهما الدولتان الأكثر ثراءً والأقل سكانًا من بين دول الخليج، يتمتّع المواطنون بفرص العمالة شبه كاملة، بينما شكل الأجانب الجزء الأكبر من العمّال، بما في ذلك في القطاع الحكومي، (45 بالمائة في قطر في عام 2018، على سبيل المثال).[59]حتى أن هاتني الدولتني بانتا تدعوان حاليًا إلى خفض نسبة الموظفين الأجانب في الهيئات الحكومية وذلك منذ بدأت أزمة كوفيد.[60]وقد شهدت وكالات التوظيف في الدول المرسِلة، كمصر، تضاؤلًا في الفرص المقدمة لرعاياها في الخليج منذ عام 2017،[61] وعلى الأخص من ذوي المهارات المتدنية من العمّال. والواقع أن الإصلاحات الطموحة المستمرّة والخطط الكبرى التي تهدف إلى تحويل دول الخليج إلى «مجتمعات معرفة» ذات اعتماد أقل على عائدات النفط، تعطي الأولوية للمغتربين من ذوي المهارات العالية في التوظيف.[62] وفي الوقت ذاته، يتم توفير فرص وأماكن خاصة لمواطني الخليج، حتى لو كان ذلك على حساب الموظفين الأجانب المتمرسين، بما فيهم العرب. يؤكد الشكل التوضيحي 2 أن تصاريح العمل التي تؤهل المصريين للعمل في دول الخليج تتراجع بثبات منذ عام 2015، خاصةً في الوجهة الرئيسية للمصريين ألا وهي المملكة العربية السعودية. وكما أعلنت الغرفة التجارية المصرية، فإنه يتم إصدار 55,000 تصريح عمل للمصريين شهريًا في دول الخليج الستة في ظل أزمة فيروس COVID-19. توضح هذه الرسوم التوضيحية تناقصًا بمعدل 33% في عدد التصريحات، مقارنةً بعام 2017.

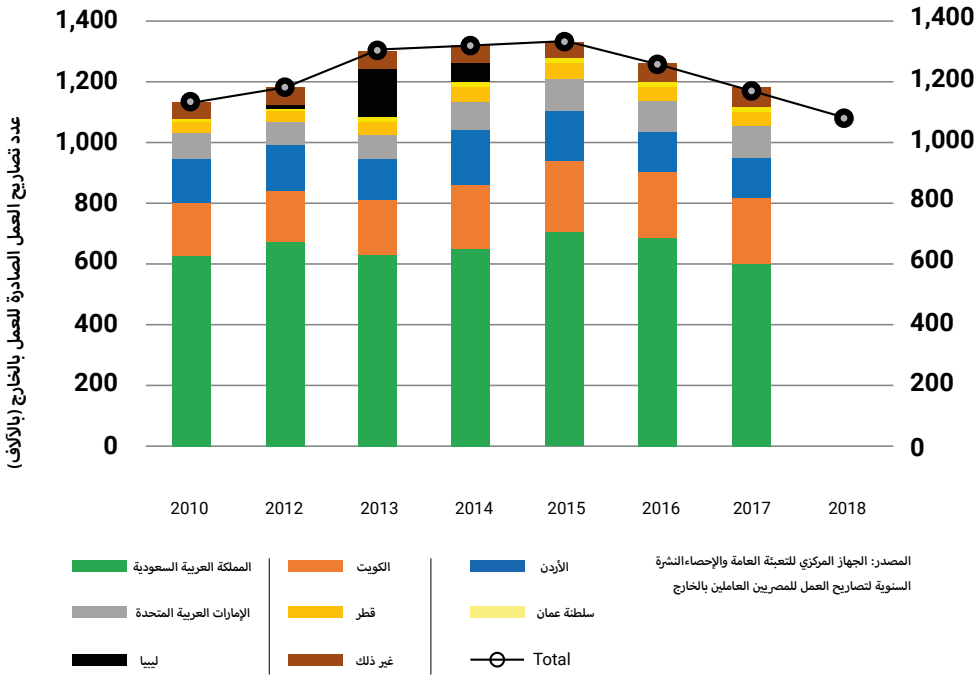

الشكل التوضيحي 2. تصاريح العمل للمصريين العاملين بالخارج (بلاد الهجرة الرئيسية، 2011-2018)

كما أدت الهيمنة الديموغرافية للمغتربين على السكان المقيمين إلى إثارة تصريحات عنيفة ضد المغتربين.[63]ففي الكويت، استهدفت هذه التصريحات على وجه الخصوص المصريين،[64] ثاني أكبر الجاليات الأجنبية في الدولة. واقترح بعض المشّرعني الكويتيني إعداد مسودة قانون

57 https://www.internationalinvestment.net/news/4005152/-million-expats-quit-saudi-arabia-citing-fees-sluggish-growth.
58 https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2020/05/oman-contracts-spending-coronavirus-economy-oil-royal-court.html; https://www.arabnews.com/node/1666981/middle-east.
59 https://gulfmigration.org/qatar-economically-active-population-aged-15-and-above-by-nationality-qatari-non-qatari-sex-and-activity-sector-2018/
60 https://www.arabnews.com/node/1688281/middle-east.
61 https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2019/03/job-nationalization-gulf-countries-affect-work-egyptians.html.
62 https://vision2030.gov.sa/en; https://www.psa.gov.qa/en/qnv1/Documents/QNV2030_English_v2.pdf.
63 https://www.courrierinternational.com/revue-de-presse/pandemie-koweit-les-immigres-na-qua-les-jeter-dans-le-desert.
64 https://www.albawaba.com/node/egyptians-out-kuwaiti-trending-hashtag-maybe-6-years-old-1358185.

لاعتماد نظام الحصص كوسيلة لإصلاح الخلل الديموغرافي في البلد. وبموجب نظام الحصص المقترح، يمثّل غير المواطنين 30 بالمائة من إجمالي عدد السكان كحد أقصى. وفي حين لا يجب أن يتجاوز عدد العمال الهنود الـ 15 بالمائة من إجمالي عدد سكان الكويت، لا يجب أن يتجاوز عدد المغتربين المصريين الـ 10 بالمائة كحد أقصى.[65] وفي حال تم تطبيق نظام الحصص، سينخفض عدد المصريين في الكويت إلى 140,000 مصري بعد ان كان 670,000 قبل أزمة كوفيد19-.[66] وختامًا، فقد وافق مجلس الأمة الكويتي على أجزاء محددة من القانون، وقام بالتصويت على إجراءات متبعة لتخفيض نسبة الوافدين من 70% إلى 30% من السكان المقيمين.

65 https://arabic.cnn.com/business/article/2020/05/28/kuwait-a-draft-law-change-demographics-weight-nationalities.

66 https://gulfmigration.org/kuwait-non-kuwaiti-population-by-region-and-selected-countries-of-origin-2018/.

الخاتمة

تركت، بالتالي، جائحة كوفيد19- أثرًا كبيرًا، وربما ستستمر في ذلك في المستقبل، على تنقل المغتربين المصريين والأردنيين واللبنانيين من دول الخليج وإليها. إلا أن هذه الورقة قد أوضحت أن تأثير هذه الجائحة على تنقّل المغتربين تفاقم هو أيضًا بسبب الأنظمة القانونية لدول الخليج المضيفة وسياسات الهجرة فيها، ومنها نظام الكفالة. كما شكّلت الجائحة فرصة للإسراع في الإصلاحات الخاصة بسياسات الهجرة الخليجية والتي وُضعت قبل أزمة كوفيد. فبدأت دول الخليج المضيفة بتبسيط سياسات توطين الوظائف والحد من توظيف العمّال من ذوي المهارات المتدنّية قبل عام 2020. وقد يؤثر ذلك بشكل خاص على الأعداد الكبيرة من العمّال المصريين، والذين يفتقر بعضهم إلى التدريب والمهارات التي تناسب احتياجات التوظيف للدول الخليجية وأولوياتها السياسية المتغيرة، بالإضافة إلى المهن والظائف الخاصة التي يشغلها الأردنيون واللبنانيون. قد يكون لتغيير نظم وأنماط الهجرة إلى دول الخليج العديد من العواقب على وجهات الهجرة الأخرى بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، خاصةً أن ذلك يمس ملايين المهاجرين المصريين إلى تلك المنطقة.

وقد يكون ردّ السلطات المصرية تجاه العودة المحتملة لأعداد كبيرة من المواطنين من الخارج منسجماً مع هذه التغييرات، في إشارة إلى محاولات تبسيط سياسات الهجرة المصرية. إذ تزعم الحكومة إنها ستعمل على تنويع وجهات الهجرة للمواطنين، وستتجه مثلاً إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وقالت المسئولة الاقتصادية دينا عبد الفتاح في ندوة عبر الانترنت أن «بعض الفرص المتاحة أمام مصر للنظر في طلبات جديدة على العمالة البديلة منها والناشئة، كالزراعة أو أعمال الرعاية، في الدول الأوروبية حيث ارتفعت الحاجة إلى ذلك في ظل الجائحة».وينظر الخبراء في فائدة مبادرة وزارة القوى العاملة والهجرة لتسجيل عدد ومهارات المصريين العائدين، إما لدمجهم مرة أخرى في الاقتصاد المصري، أو ليكونوا في الطليعة عندما يستأنف اقتصاد الخليج نشاطه. دعت دينا عبد الفتاح إلى تصميم مبادرات تتماشى مع المهارات ومعالجة مشكلة البطالة بين الشباب والمتعلّمين من خلال إعطاء الأولوية لسياسة الهجرة، وذلك لسد الثغرات في الطلب على العمالة في الأسواق الدولية.[67]

وبناءً على هذه النتائج، اقترحت الورقة ثلاث توصيات.

يجب أن تشكك الدول المرسلة للمهاجرين في استدامة الهجرة الجماعية إلى الدول الاستبداديّة. من الجيد بالتالي أن تبدأ بالحد من الاعتماد على وجهة واحدة عبر تنويع الدول المستضيفة، كالدعوات التي تُطلق حاليًا في مصر. تشكّل تونس مثالاً آخر على ذلك: إذ تعمل الدولة على توسيع فرص التوظيف خارج الوجهات الأوروبية التقليدية، وخاصة فرنسا، وبدأت بالبحث عن دول أخرى مثل كندا.

لذا، من الضروري تحسين التفاوض حول الاتفاقيات الثنائية حول الهجرة لضمان حماية المهاجرين، وتمكين ممثلي بلدان المنشأ في بلدان المقصد (السفارات والقنصليات، على سبيل المثال). من المفيد التعلم من تجارب الدول الأخرى غير العربية (على سبيل المثال، الفلبين)، التي حسّنت درجة مأسسة سياسات الهجرة ومراقبة تدفقات الهجرة.

من المهم جداً أن تعمل دول المنشأ على إعداد الأدوات التي تمكنها من الحصول على معرفة أوسع حول أعداد المغتربين وموقعهم وتحركاتهم وخصائصهم، وذلك من أجل وضع سياسات مستدامة حول الهجرة وتوقّع الأزمات المستقبلية.

67 دينا عبد الفتاح، في ندوة مركز دراسات الهجرة واللاجئين:كوفيد19- وهجرة العمالة الدولية في السرق الوسط، 24 يونيو 2020 ,"30 1w BD7Uh5S8C1w=v?watch?com/youtube.www//:https .mn.

الاتصال:

EMM4_team@icmpd.org

العنوان:

مكتب التنسيق الإقليمي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط ICMPD

Development house, 4A / St Anne Street / Floriana, FRN 9010 / Malta tel:+356 277 92 610

www.icmpd.org/emm4

emm4_team@icmpd.org

@EMM4_migration